

المَبْحَثُ الأوَّلُ

تاريخ إنكار السُّنة

كان لظاهرة إنكار السُّنة النَّبوية بواذر آخرَ عهدِ الصُّحابة رضي الله عنهم في حالات نادرة لا اعتبارَ بها نتيجةً شبهاتٍ عارضةٍ، سُرعان ما تنكشف ببيانٍ وجيزٍ من أحدِ الصُّحابة أو التَّابعين.

كما جرى في مجلسٍ تحديثٍ لعمران بن حصين رضي الله عنه، قيل له فيه: «يا أبا نجيد، لا تحدُّثنا إلَّا بالقرآن؛ فقال له عمران: أنت وأصحابك يقرؤون القرآن، أكنَّت مُحدِّثي عن الصَّلَاة وما فيها، وحدودها؟! أكنَّت مُحدِّثي عن الزَّكَاة في الذهب، والإبل، والبقر، وأصناف المال؟! ولكن قد شهدتُ وغبتُ أنت.

ثمَّ قال: فرَضَ علينا رسول الله ﷺ في الزَّكَاة كذا وكذا...، فقال الرَّجل: أحييتني أحياءك الله!»^(١).

ولقد كانت عامَّة بلادِ المسلمين في منأى عن هذا الانحرافِ أوَّل أمرها، حتَّى بدأت شرارتها في الاشتعال في بلادِ العراقِ مِن قِبَل أفرادٍ لا يُمثِّلون فرقةً مُستقلةً بذاتها، أو اتِّجاهًا جماعيًا مؤثِّرًا^(٢)؛ ثمَّ ما فتى الأمر يتطوَّر رويدًا بعد

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرک» (١/١٩٢)، برقم: (٣٧٢) والطبراني في «معجمه الكبير» (١٨/١٦٥)، برقم: (٣٦٩) والخطيب في «الكفاية» (ص/١٥).

(٢) انظر «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» للسباعي (ص/١٤٨) و«زواجر في وجع السنة» لصلاح الدين مقبول (ص/٣٧).

ذلك قُبِلَ نهاية القرن الثاني، فبرزت شراذم أنكرت حُجَّةَ السُّنة في الشَّريع،
وطائفة أخرى أنكرت حُجَّةَ الآحاد منها بالخصوص^(١)، قد أَقْبَرهما الشَّافعيُّ
بكتاب سَمَّاه «جِماع العلم»، ردَّ فيه على كِلتا الطَّائفتين.

**فأما إنكارُ السُّنة على هيئة مؤثِّرة، انتهجتها تياراتٌ عقديَّة لها ذِكرٌ في
التَّاريخ:**

فكان لِبَنته من جهة التَّأصيل على أيدي الخوارج الأول، ثمَّ غلاة الشُّيعَة،
لا نَفياً منهم أن تكون مصدرٌ تشريع في نفسها، ولكن من جهة الطَّعن على الثَّقَلَة
بداعي مُعارضة مَروياتهم بالقرآن، أو تكفيرهم بالمرَّة.

يقول عبد القاهر البغدادي (ت ٤٢٩هـ) عن الخوارج:

«أنكروا حجة الإجماع والسُّنن الشَّرعِيَّة، وأنه لا حُجَّة في شيءٍ من أحكام
الشَّريعة إلَّا من القرآن، ولذلك أنكروا الرِّجَمَ والمسح على الخُفَّين، لأنَّهما ليسا
في القرآن، وقطعوا يد السَّارق في القليل والكثير، لأنَّ الأمر بالقطع في القرآن
مطلق، ولم يقبلوا الرُّواية في نصاب القطع، ولا الرُّواية في اعتبار الحرز
فيه...»^(٢).

ولقد ضربَ عموم الأُمَّة صفحاً عن هذا القولِ دهرًا من الزَّمن، فلم تُقم
لهذه البدعة النُّكراء قائمةٌ بعد ذلك لقرون مُتطاولة، قد صارت أكثرُ أقوالها في
ذمِّه التَّاريخ تُدرِّس لأجل الاعتبار، بفضلٍ ما سخره الله تعالى من جهود المُحدِّثين
في نقضِ أصولها، وفضحِ جهلِ أصحابها، والتَّشديدِ على كلِّ مَنْ تقوَّه بهذه
الشُّبهة منذ زَمَن مُبَكِّرٍ.

(١) «دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه» لمحمد مصطفى الأعظمي (ص/٢٢). ط ٣، الرياض.

(٢) «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي (ص/٦٤)، ويُستثنى من كلام البغدادي بعض طوائفهم التي لم
تغلَّو غلُوَّ مقدِّمهم، كالإباضية التي تروي الحديث النبوي في مصتَفاتها عن مثلِ عليٍّ وعائشة وأبي
هريرة رضي الله عنهم كما تراه في «مسند الرُّبيع بن حبيب الفراهيدي».

وقد ذكر عبد القاهر (ص/١٠٩-١١٣) بعد ذلك انضمام بعد الطوائف من المتكلمين إلى القول بهذا
الأصل الشُّنَّيع، كالنَّظامية والهُدَيْليَّة من المعتزلة، وإن كان بشكلٍ أخف من مقدِّمهم.

من ذلك قول أيوب السَّخْتَيَانِي: «إِذَا حَدَّثَ الرَّجُلُ بِالسُّنَّةِ، فَقَالَ: دَعْنَا مِنْ هَذَا، وَحَدَّثْنَا مِنَ الْقُرْآنِ، فاعلم أَنَّهُ ضَالٌّ مُضِلٌّ!»^(١).

(١) أخرجه الخطيب في «الكفاية» (ص/١٦).